



الجلسة ٥٣٢٥

الأربعاء، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السير إمبر جونز باري	(المملكة المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آيدهو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد منونغي
	الدانمرك	السيد فابورغ - أندرسن
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد لكتيلاو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتن
	اليابان	السيد كتاوكا
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2005/766)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار
١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2005/766)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول الأعمال. وجرى على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد الصميدعي (العراق) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيم غميري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غميري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/766، التي تتضمن تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد إبراهيم غميري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد جون بولتون، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، نيابة عن القوات المتعددة الجنسيات.

أعطي الكلمة الآن للسيد غميري.

السيد غميري (تكلم بالانكليزية): يُفصّل التقرير المعروض على المجلس عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وحيث أنني رافقت الأمين العام خلال زيارته لبيداد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، يسعدني اليوم أن أحيط المجلس علماً بعمل بعثتنا وأن أتشاطر وإياه بعض الانطباعات المباشرة عن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في العراق ونحن نستقبل عام ٢٠٠٦.

يأتي تقرير الأمين العام غداة الانتخابات التي ستجرى غداً لتُنهي عملية الانتقال السياسي الواردة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). واستمرار انطلاق تلك العملية في مسارها في ظل ظروف بالغة الصعوبة يشهد على التزام معظم العراقيين بالمشاركة في رسم مستقبل بلدهم من خلال الوسائل السلمية والديمقراطية. كما أن القوة المتنامية للمشاركة الشعبية في الاستفتاءات الثلاثة التي أُجريت هذا العام، والتي شجعناها بشدة، تمثل علامة على الدينامية السياسية الجديدة التي تتبلور في العراق، وتلك علامة إيجابية.

وتصويت الغد إجراء ينم عن ثقة الشعب العراقي بمستقبله رغم أنه ما زال يواجه تحديات أمنية وسياسية واقتصادية كبيرة. ومرة أخرى، تشجع الأمم المتحدة كل العراقيين على ممارسة حقهم الديمقراطي في التصويت،

يمكن أن تناقش فيه الخلافات الحقيقية بطريقة مجدية وبشكل بناء. وقد أعرب الأمين العام عن التزام الأمم المتحدة بمواصلة العمل مع الجامعة العربية وحكومة العراق وكل المشاركين في اجتماع القاهرة لضمان أن تفضي تلك المبادرة إلى عملية مستدامة للحوار والمصالحة، وفقاً للقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) وفي إطار الاحترام الكامل للسيادة الوطنية للعراق واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية.

وبعد الانتخابات، لا شك أنه سيزعج أفق سياسي جديد في العراق. وكل المبادرات السياسية ينبغي أن تراعي ذلك الواقع. ونأمل أن يجتمع مجلس النواب في أقرب فرصة ممكنة بعد أن تتضح نتائج الانتخابات، وأن يتم تشكيل الحكومة الجديدة في أسرع وقت بعد ذلك. والأمم المتحدة تشجع كل الممثلين المنتخبين في العراق وقادته السياسيين على أن يبذلوا قصارى جهدهم من أجل الإسراع بتشكيل الإدارة، كيما ينتقل الزخم الإيجابي الذي سينبتق عن الانتخابات إلى الحكومة العراقية الجديدة ذات السيادة.

ومن أهم المهام التي سيواجهها مجلس النواب الجديد إنشاء لجنة لاستعراض الدستور وتمكينها من الاضطلاع بعملها بشكل موثوق به وفعال. وقد بينت نتيجة الاستفتاء على الدستور أن قطاعاً لا بأس به من العراقيين لا يؤيدون مشروع الدستور في شكله الحالي. واجتماع القاهرة قد بين أن الأساس للتوافق الوطني بشأن المسائل الصعبة ما زال قائماً. غير أن الأمم المتحدة لا تزال واثقة من أنه يمكن تحقيق توافق بشأن تلك النقاط التي يتضمنها الدستور والتي لم يتم التوصل إلى توافق بشأنها بعد. وعليه، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مستعدة لمواصلة تقديم المساعدة إلى مجلس النواب وإلى لجنة استعراض الدستور في أداء مهامها.

وبغض النظر عن نتائج الانتخابات، فإن الحاجة إلى الحوار الوطني والمصالحة تظل حقيقية، وكذلك الفرصة

وتناشد الأطراف كافة أن تمتنع عن العنف أو عن أي عمل قد يقوض العملية الديمقراطية.

وبطبيعة الحال، عملية الانتقال السياسي لم تنته بعد. وكما يوضح تقرير الأمين العام، فإن الإطار الوارد في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) يستهدف تشجيع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية. وبالمقابل، فإن الهدف من ذلك أن يكون له أثر إيجابي على الوضع الأمني. وفي واقع الأمر، لم يتحقق ذلك، وما زال هناك عمل كثير لتوليد زخم داخل العملية السياسية بحيث يتم التركيز على ما يجمع العراقيين لا على ما يفرقهم.

ويدرك الزعماء السياسيون في العراق أن الأغلبية الساحقة من المواطنين العراقيين يودون أن يعيشوا في عراق ينعم بالاستقرار والسلام والديمقراطية. وتحت رعاية جامعة الدول العربية، اجتمعت في القاهرة مجموعة من القادة السياسيين والاجتماعيين والدينيين العراقيين في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة الحاجة إلى المصالحة الوطنية وتعزيز إجراءات بناء الثقة، مما يخفف من حدة التوترات ويعزز التطلعات المشتركة بين جميع فئات الشعب العراقي، والأهم من ذلك، الاتفاق على أنه لا مكان للعنف والقوى الخارجية السلبية في الحياة السياسية للعراق أو في مستقبله.

وبالرغم من أن هذا الاجتماع لم يكن أكثر من اجتماع تمهيدي، فقد بين المؤتمر أنه في ظل تشجيع ومجال ملائمين، يمكن للممثلين العراقيين أن يسهموا إسهاماً كبيراً في عملية سياسية من شأنها أن تخفف من حدة التوترات الأهلية وتضع ما يجمع العراقيين فوق اعتبارات الهوية العرقية والطائفية أو الخلافات.

إننا نشجع السيد قاضي أشرف جهانغير، الممثل الخاص للأمين العام، ورفيقه على دعم جهود جامعة الدول العربية وأمينها العام، السيد عمرو موسى، في إنشاء منتدى

والأمر الذي سيكتسي أهمية ماثلة هو قدرة الحكومة الجديدة على سرعة تلبية الاحتياجات الفعلية والآمال الحقيقية للشعب العراقي. فبعد ثلاث سنوات من التغير الدراماتيكي وبعد عقود من الحرمان، ما زال العراقيون ينتظرون من زعمائهم إجراء التحسينات الملموسة واللازمة للنهوض بمستوى حياتهم اليومية وتحقيق المزيد من الاستقرار في بلدهم. لذلك فإنه من مصلحة المنطقة، وخاصة حيران العراق، والمجتمع الدولي، الاستمرار في توفير الدعم الطويل المدى للعراق. ويتحمل هذا المجلس مسؤولية خاصة في هذا المضمار للمساعدة على تطبيع وضع العراق بوصفه عضوا كاملا في المجتمع الدولي.

وما أن عاد الأمين العام من بغداد، سنحت له فرصة تقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن الأحوال الأمنية البالغة الصعوبة التي تعمل فيها بعثة الأمم المتحدة. وبينما أكد المجلس مجددا في القرار ١٦٣٧ (٢٠٠٥) الدور القيادي للأمم المتحدة في مساعدة العراق على تحقيق المزيد من التنمية السياسية والاقتصادية، يجب الإقرار بأن قدرات الأمم المتحدة في العراق تعتمد على التزام الدول الأعضاء.

وفي ذلك الصدد، يسعدني أن أبلغكم بأنه في ٨ كانون/ديسمبر، وقعت مع السفير بولتون اتفاقا بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة باعتبارها القائمة العامة للقوة المتعددة الجنسيات، وهو يتعلق بتحقيق الأمن لبعثة الأمم المتحدة. ويضفي هذا الاتفاق الهام الصبغة الرسمية على ترتيبات أمنية قائمة بالفعل للأمم المتحدة في العراق. ولكن، وحتى تبقى البعثة فعالة وتوسع أنشطتها إلى خارج بغداد، فإنها تحتاج إلى دعمكم المتواصل وإلى الموارد الكافية. وفي هذا الصدد، فإن الموارد الجوية اللازمة للانتقال إلى داخل البلد وفي أرجائه هي أمر حاسم لانتشار بعثة الأمم المتحدة في المستقبل.

السانحة للتشكيلات السياسية العراقية لكي تتلاقى بغية بناء مستقبلها معاً من خلال الحوار والتفاهم المتبادل والحلول التوفيقية. والأمم المتحدة مستعدة للإسهام في دعم ذلك الهدف بطريقة مباشرة وعملية. إن أكبر مصدر قوة للعراق هو تنوع شعبه، ومهاراته وتاريخه المشترك. وسنواصل بذل كل جهد للمساعدة على تسهيل التقدم السياسي الحقيقي والتشجيع على قدر أكبر من التفاهم بين طوائف العراق المتنوعة. ولذلك سيكون الحوار والمصالحة من صميم أنشطة الأمم المتحدة في جميع مجالات ولايتنا.

والجانب الهام في عملنا في هذا الصدد يتعلق بحالة حقوق الإنسان، خاصة في ضوء التقارير المثيرة للقلق المتزايد في الأسابيع الأخيرة. ولقد استرعى الأمين العام الانتباه مرارا إلى محنة حقوق الإنسان في العراق، حيث أدان هجمات الإرهابيين والمتمردين وشبه العسكريين على المدنيين الأبرياء. وطالب جميع الأطراف مرارا بالتقيد الصارم بالتزاماتها وفقا للقانون الإنساني الدولي. ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أبقّت أيضا هذا الأمر قيد نظرها. والحالة لا تستلزم منا الاهتمام المستمر فحسب، بل والأهم من ذلك، أنها تستلزم إجراء عاجلا، خاصة من السلطات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالتزام القوة المتعددة الجنسيات باتخاذ خطوات إصلاحية أولية، خاصة ما يتعلق بمسألة المحتجزين. ونحث أيضا الحكومة العراقية على متابعة إجراءاتها المعلنة لمعالجة تلك الحالة الخطيرة. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ستواصل من جانبها تشجيع جميع المعنيين على بذل كل جهد لضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية للعراقيين كافة ومعالجة الانتهاكات السابقة والحالية على أساس سيادة القانون والالتزامات الدولية. وتتوقع الأمم المتحدة المساندة الكاملة من المجلس في تنفيذ ذلك الجانب الهام من الولاية.

المائة من كل الهجمات موجهة ضد القوة المتعددة الجنسيات، إلا أن حوالي ٨٠ في المائة من كل الحسائر البشرية يتكبدتها السكان العراقيون. وبينما تمثل الاعتداءات على البنية التحتية في العراق جزءاً ضئيلاً من إجمالي الاعتداءات، إلا أنها تؤثر بشكل كبير في العائد النفطي للحكومة العراقية وتثير عدم الرضا بين الجماهير عن الخدمات الأساسية. ولقد زادت الاعتداءات على البنية التحتية في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، ولكنها أقل من الأرقام القياسية التاريخية المسجلة في عام ٢٠٠٤.

إن عمليات القوة المتعددة الجنسيات يتم تنسيقها مع المسؤولين والقبائل والشيوخ المحليين. ولقد قضت تلك العمليات على خلايا رئيسية للشوار وحدث من حركتهم وسهلت إحراز التقدم في إعادة التعمير وبناء الديمقراطية. والزيادة الدراماتيكية في المعلومات السرية التي قدمها السكان في الأشهر الأخيرة كانت حاسمة، وهي تدل على زيادة الرضا الشعبي للشوار. ففي آذار/مارس ٢٠٠٥، تلقت القوات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات أكثر من ٤٠٠ إخبار سري استخباري من المواطنين العراقيين. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، تلقت هذه القوات ٣٣٠٠ إخبار، وفي أيلول/سبتمبر أكثر من ٤٧٠٠ إخبار.

ورغم التحديات الأمنية المتواصلة، تم إحراز تقدم كبير في انتزاع الأراضي من سيطرة العدو. وبفضل العمليات التي تقودها القوة المتعددة الجنسيات والقوات العراقية، فإن أجزاء من العراق التي كانت تخضع في السابق لسيطرة الإرهابيين أصبحت الآن تحت سيطرة الحكومة العراقية. بالإضافة إلى ذلك، يستطيع سكان تلك المناطق أن يشاركوا بجرية في العملية السياسية، التي ما زالت تتقدم. وفي الريف العراقي، عملت القوات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات للقضاء على عناصر متطرفة من الأعداء، وحافظت على

لقد رافقت الأمم المتحدة العراق في كل خطوة من خطواته الانتقالية حتى الآن. ورجال البعثة ونساؤها، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام السيد قاضي، جديرون بإعجابنا ودعمنا الكامل لتفانيهم وللجهود التي يبذلونها لخدمة قضية السلام. ووفقاً لولاية البعثة، وحسبما تسمح الظروف وحسبما هو مطلوب، فإن البعثة عازمة على مواصلة العمل من أجل كل الشعب العراقي، وفي شراكة مع الحكومة العراقية وبمساندة كاملة من المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): كما ينص عليه القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، يسعدني باسم البلدان الثلاثين التي تتألف منها القوة المتعددة الجنسيات أن أقدم إلى المجلس تقريراً عن الجهود التي تبذلها القوة وعن التقدم المحرز في أداء ولايتها. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبطلب من الحكومة العراقية، مدد هذا المجلس فترة تلك الولاية إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

لا يمكننا، ولا ينبغي لنا، أن نمر مرور الكرام بالعنف وعدم الاستقرار في العراق. فإذا فعلنا هذا سيكون ازدراء منا للأجانب والعراقيين الذين لقوا حتفهم وهم يحاربون من أجل عراق اتحادي وديمقراطي وتعددي وموحد. ولكن لا يمكننا في الوقت نفسه أن نغفل الانتقال السياسي الناجح في العراق أو الخطوات الكبيرة التي أُتخذت لتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية.

وكما كان الحال في الفترة التحضيرية لاستفتاء تشرين الأول/أكتوبر، هناك زيادة في هجمات الثوار عشية الانتخابات التي ستجرى غداً. وما زالت هجمات الثوار تركز على أربع محافظات من ١٨ محافظة عراقية، وهي بغداد ونيوى والأنبار وصالح الدين. ورغم أن حوالي ٨٠ في

كتائب الجيش العراقي والعمليات الخاصة بعمليات قتالية ضد العدو. ومن بين وحدات الجيش العاملة ووحدات العمليات الخاصة، تتولى ٣٨ وحدة القيادة في المجال الأمني، بدعم من القوة المتعددة الجنسيات أو مستقلة تماما. وهناك أيضا ٢٨ كتيبة لقوات الشرطة الخاصة لديها القدرة على القيام بعمليات قتالية.

وتضطلع قوات الأمن العراقية بالمزيد من المعارك وتعد العدة لتولي مسؤوليات القيادة والسيطرة على مستوى الفرق. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لم تكن لأية وحدات من قوات الأمن العراقية سيطرة على الأرض. أما في الوقت الحاضر، فالقوات العراقية مسؤولة عن الأمن في النجف وكربلاء وجزء كبير من محافظة بغداد. وتسيطر كتائب وألوية عراقية أخرى على مئات الأميال المربعة من الأرض في غيرها من المحافظات، وتتمتع في ذلك بالدعم والمساعدة من القوة المتعددة الجنسيات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، شاركت ١١ كتيبة عراقية في العمليات في تل أعفر، حيث كانت تسيطر على ساحة المعركة الخاصة بها وتفوق القوات المتعددة الجنسيات في العدد لأول مرة في عملية هجومية رئيسية. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، تضاعف عدد الدوريات التي تقوم بها القوات العراقية بمفردها، مما يرفع نسبتها المثوية العامة إلى ما يقرب من ربع جميع الدوريات في مسرح العمليات.

وقد ازداد عدد الوحدات العاملة والأفراد المدربين والمجهزين والداخلين في تشكيلات. فتم تدريب وتجهيز ما يزيد عن ١٠٢ ٠٠٠ من جنود القوات البرية والبحرية والجوية التابعين لوزارة الدفاع. إضافة إلى ذلك، تم تدريب وتجهيز ٧٥ ٠٠٠ من ضباط الشرطة وضباط دوريات الطرق السريعة. وهم يعملون إلى جانب ٣٧ ٠٠٠ من قوات وزارة الداخلية الأخرى، فيبلغ العدد الإجمالي قرابة ١١٢ ٠٠٠. وبصفة عامة، يمثل ذلك زيادة تقارب نسبتها ١٢ في المائة

وجودها الأمني هناك وبنيت مؤسسات محلية للنهوض بإعادة التعمير المحلي وبالاجتماع المدني.

وما زالت القوة المتعددة الجنسيات تعمل مع الحكومة العراقية لتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية. ولقد عملنا معا لتحديد هيكل للقوة يلي احتياجات العراق الأمنية، ونعيد باستمرار تقييم احتياجات هذه القوة على أساس التهديدات الآتية. والهدف هو استكمال بناء قوة كاملة - وهذه إشارة إلى قدرة مؤسسية - قبل آب/أغسطس ٢٠٠٧. ورغم الاعتداءات الوحشية المتكررة على المتطوعين في قوات الأمن العراقية، ما زال التجنيد مستمرا ويسبق الطلب، حتى مع التوسع السريع في هذه القوات. وهؤلاء المتطوعون ليسوا من طائفتي الشيعة والأكراد وحدهما، كما يؤكد البعض ويخطئون. ففي الأشهر القليلة الماضية انضم إلى هذه القوات حوالي ٥ ٠٠٠ مجند من مناطق سنية. وكما قال مسؤول عسكري كبير، فإن "قوات الأمن العراقية تحارب بقوة. وهي تحارب بشكل جيد. وهذه القوات لا تنهار أمام الضغوط. وهي تقدم إسهاما هائلا".

إن قوات الأمن العراقية، التي يبلغ عددها الآن أكثر من ٢١٤ ٠٠٠ فرد، ما زالت تتطور رغم حركة الثوار التي تحاول جاهدة أن تقوض بناء هذه القوات وأن تدمر بنيتها التحتية ومعداتها وأن ترهب الجنود. ويتكفل العراقيون الآن بنصيب أكبر من المعركة، سواء من حيث المهام القتالية أو عمليات المتابعة، بما في ذلك إحضار الإمدادات، وتقديم المساعدة الطبية وغير ذلك من الخدمات لإعادة المجتمعات المتضررة إلى الأوضاع الطبيعية.

ومن الأمثلة المحددة على التقدم الذي تحرزته قوات وزارة الدفاع ووزارة الداخلية العراقيتين في قدرتها على الأخذ بناصية الأمن العراقي ما يلي.

تتمتع الوحدات العراقية بقدرة متزايدة على تصدّر العمليات القتالية ضد المتمردين. وتضطلع سبع وتسعون من

والوحشية من جانب أعداء لا يقيدهم قانون أو معايير أخلاقية؛ وبناء قوات ومؤسسات أمنية عراقية نموذجية تدين بالولاء في المقام الأول للحكومة العراقية؛ وتحييد أعمال بلدان، مثل سورية وإيران، توفر الراحة والدعم للإرهابيين وأعداء الديمقراطية في العراق؛ وفهم تكوين الجماعات الإرهابية والشبكات المعادية الأخرى والعلاقات فيما بينها؛ والتصدي للمليشيات والجماعات المسلحة الخارجة عن قطاع الأمن الرسمي وقيادة الحكومة المركزية؛ وكفالة القدرة لدى الوزارات الأمنية على الاحتفاظ الدائم بقوات الجيش والشرطة العراقية الجديدة؛ ودمج الأدوات السياسية والاقتصادية والأمنية، والتوفيق بينها وبين جهود الحكومة العراقية، للنهوض بالإدارة الصالحة والمتسمة بالشفافية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان ورفاه جميع المواطنين العراقيين.

وتخدم القوة المتعددة الجنسيات خلال فترة ولايتها وتعمل مع الحكومة العراقية على بناء الأمن والاستقرار في العراق. وتساعد القوة العراقيين على إعداد قوات الشرطة ووحدات القتال، فضلا عن العناصر الضرورية لإدارتها ومراقبتها وإعالتها. وهي في سبيلها إلى تنفيذ ولايتها وتنطلع إلى اليوم الذي يتمكن فيه العراقيون من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن صون السلام والاستقرار في العراق.

وأخيرا، أعلم أي أعرب عن رأي جميع أعضاء القوة المتعددة الجنسيات والمجلس حين أتمنى للعراق انتخابات مأمونة وناجحة غدا. ومن المهم أن تتسم انتخابات العراق بالشفافية والشمول للجميع. ونحث جميع العراقيين على المشاركة في الانتخاب والتعريف بأرائهم في ما يتعلق بمستقبل العراق. ونرحب بالجهود التي يبذلها العراقيون والأمم المتحدة والجهات الأخرى الأعضاء في المجتمع الدولي لتمكين المواطنين العراقيين من المشاركة في العملية السياسية الخاصة بهم.

في القوات التابعة لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية المدربة والمجهزة لعمليات مكافحة التمرد خلال الأشهر الخمسة الماضية.

بيد أننا، إلى جانب الإقرار بكل هذا النجاح، يجب أيضا أن نعترف بأن القوات العراقية ليست بعد مستعدة لشن عمليات مستقلة بمفردها دون مساعدة من القوة المتعددة الجنسيات. وتقف القوة المتعددة الجنسيات على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم تلك المساعدة.

ولا تزال الوحدات المستقلة للقوة المتعددة الجنسيات، وبصفة خاصة الجورجية والرومانية والكورية الجنوبية، توفر الأمن للأمم المتحدة في بغداد والبصرة وإربيل، على التوالي. وهي توفر أمن المواقع الثابتة، وتقوم بأعمال الاستطلاع، والدوريات الأمنية، ومرافقة القوافل، ونقاط التفتيش، كما تقوم بالإجلاء الطبي والإجلاء الطارئ عند الاقتضاء.

ولإسهامات الأمم المتحدة أهمية حيوية، وأبرزها الأعمال التحضيرية لانتخاب الغد. ونحث الأمم المتحدة على مواصلة القيام بولايتها عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وما زال يلزم أداء قدر كبير من العمل، بما في ذلك تقديم المساعدة في المجال الإنساني ومجال إعادة الإعمار، كما أن التوسع ضروري لكي تؤدي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق هذا العمل وتنفذ ولايتها. ومن دواعي سرورنا، كما قال وكيل الأمين العام غمباري منذ برهة، التوقيع في الأسبوع الماضي على مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة لتقنين الترتيبات المطبقة حاليا لأمن البعثة.

وحتى مع التقدم الذي أجملته اليوم، لا تزال تواجه القوة المتعددة الجنسيات وشركاءها العراقيين تحديات عديدة في المجال الأمني. وتشمل تلك التحديات مكافحة التهريب

لتحدث من دون توضيحات كبيرة من الشعب العراقي وكذلك من القوات المتعددة الجنسيات التي تساند الحكومة العراقية والشعب العراقي من أجل إنجاز التحول السياسي. ولم تكن لتحدث أيضا من دون مساعدة الأمم المتحدة. ولا تزال نواجه تحديات كبيرة تستوجب التوضيح وتتطلب المساعدة. فخلال تلك الفترة صعد الإرهابيون من وتيرة أعمالهم التخريبية باستهداف البنى التحتية والناس الأبرياء، وركزوا على إثارة الفتنة الطائفية والاحتراب الداخلي من أجل عرقلة عملية التحول السياسي التي حصيلتها عراق قائم على مبادئ جديدة من الديمقراطية والتعددية والفيدرالية يتم تداول السلطة فيه بشكل سلمي.

وكما كان واضحا خلال الفترة التي أعقبت الانتخابات الماضية، وعند تشكيل الحكومة الانتقالية، وفي فترة صياغة الدستور، وعند انتخاب الهيئات الرئاسية في رئاسة الدولة وفي مجلس الوزراء وفي الجمعية الوطنية، سعينا إلى أن تضم الحكومة الانتقالية مختلف فئات الشعب العراقي بما فيها أطراف لم تشارك في تلك الانتخابات، ونجحنا في ذلك إلى درجة كبيرة، وانتهجنا الأسلوب نفسه في توسيع لجنة صياغة الدستور، وقد نجحنا أيضا. وتبدو مسيرتنا السياسية الآن أكثر شمولية. وبعد مؤتمر القاهرة الذي عقد في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فإننا سننجح أيضا في توسيع دائرة استيعاب جميع الأطراف ما دامت تعلن عن التزامها بالعملية السياسية، وتبذ العنف وتعلن عن التزامها الصريح برغبتها في المشاركة السلمية في إدارة العراق.

وغدا بحلول الخامس عشر من هذا الشهر، تكون المرحلة الأولى من العملية السياسية في العراق قد شارفت على نهايتها، وبدأت مرحلة جديدة يتشكل فيها العراق الجديد على أساس المبادئ التي أقرت في المرحلة الأولى، والتي يتضمنها دستوره الجديد، ويمتد أثرها ليشمل مختلف الميادين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الصميدعي (العراق): السيد الرئيس نشكركم على عقد هذه الجلسة، وإتاحة الفرصة لوفد العراق كي يتحدث أمام المجلس في وقت يمثل انعطافا حاسما في تاريخ العراق الحديث.

ابتداء اسمحوالي أن أعرب عن تقدير حكومة العراق للدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في العراق في تقديم المساعدة الإنسانية والدعم في المجال التنموي وإعادة الإعمار، والمساعدة في إنجاح العملية السياسية. وأتقدم بشكر خاص إلى السيد أشرف قاضي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على الجهود التي بذلتها وتبذلها في هذا المجال، ولا سيما في تيسير المشاورات التي جرت خلال فترة صياغة مشروع الدستور والإعداد للقانون الانتخابي، وجهودها في المجال السياسي من خلال مساهمتها في المساعدة على تقريب وجهات النظر بين القوى السياسية في العراق. إلا أن هذا لا يجنب حقيقة أن وجود الأمم المتحدة في العراق ما زال دون المستوى المطلوب، وتتطلع إلى زيادة فريق الأمم المتحدة العامل هناك، بما يوفر سهولة الاتصال بمؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ويساعد على تنفيذ البرامج التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة في العراق.

كما هو واضح من سير العملية السياسية في العراق، فإنها جرت وفق التوقيتات التي نصت عليها الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). لقد أجزنا الاستفتاء على الدستور في موعده في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وغدا سيتوجه العراقيون في كل أنحاء العراق إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ممثلهم في الجمعية الوطنية. إن الإنجازات السياسية التي تحققت خلال الفترة القليلة الماضية. وبشكل خاص في المجالين الدستوري والسياسي لم تكن

هناك جهودا أكبر سوف تبذلها الحكومة الجديدة بعد الانتخابات المقبلة، وخاصة ما يتعلق بتنشيط الاقتصاد وإعادة إعمار البنى التحتية لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

ومن المعروف لديكم مدى محدودية إمكانيات العراق في الوقت الحاضر، ومستوى الخراب والدمار الاقتصادي والاجتماعي والإنساني الذي ورثه عن نظام صدام حسين المنهار. كما أن العمليات الإرهابية والإجرامية، التي تقوم بها قوى الظلام والتخلف، تشكل عائقا كبيرا أمام انطلاق النهضة الاقتصادية في العراق. وعليه، فإن العراق الآن في أمس الحاجة إلى الدعم الدولي. وإننا نرى أن هناك التزاما دوليا قد تجسد في مؤتمر مدريد للمانحين، وتم التأكيد عليه في مؤتمر بروكسل وعمان. ونعتقد أن الوقت قد حان للإسراع بإقامة آليات تنفيذ هذا الالتزام بصيغ تنشيط الدورة الاقتصادية الداخلية، ولا تبدد الموارد على مصاريف جانبية. إن الوفاء بهذه الالتزامات من شأنه أن يقلص دائرة العنف ويعزز إمكانياتنا الوطنية في الانتقال نحو الاستقرار.

لقد أثير خلال الفترة القريبة الماضية موضوع انتهاكات حقوق الإنسان في العراق. وبقدر ما يستوجب الأمر التصدي لهذه الظاهرة بشجاعة، إلا أن علينا أن نضعها في إطارها الصحيح، فإن ما حدث لا يعدو أن يكون مجرد حالات فردية لا تمثل نمطا منهجيا لعمل قوات الأمن، وهي بالتأكيد ليست جزءا من سياسة الحكومة، لأن من يقودون اليوم العراق الجديد، هم أنفسهم الذين كانوا ضحية لانتهاكات فظيعة لحقوقهم الإنسانية خلال النظام السابق. ولقد كان رد الحكومة العراقية سريعا في تشكيل لجنة تحقيق بشأن هذه الانتهاكات، فضلا عن أن الحكومة العراقية قد عبرت عن رغبتها في الحصول على دعم المجتمع الدولي لتطوير مؤسستها المعنية بإنفاذ القانون، وتطبيق المعايير المعتمدة دوليا في ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وحمايتها. ومما يبعث على التفاؤل أن المنظمات غير الحكومية العراقية

السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على الصعيدين الوطني والدولي.

ويتمثل التحدي الأكبر الذي يواجهه العراق في المستقبل، وهو في طريقه إلى بناء الديمقراطية والحكم الرشيد وإعادة الإعمار، في مواجهة الإرهاب الذي تدعمه الجريمة المنظمة، ودحره والقضاء عليه نهائيا. ولا يمكن أن تتحقق هذه المهمة بدون جهد ومساعدة من قبل المجتمع الدولي، وبشكل خاص الدول المجاورة للعراق.

ويتعرض العراق يوميا إلى شتى أنواع الإرهاب الأعمى الذي يستهدف جميع مرافق الحياة، ويستهدف المدنيين والأطفال والنساء والشيوخ بدون تمييز، ويضرب في كل مكان - في المستشفيات وفي نقاط تجمع المسافرين وفي الأسواق والمدارس ودور العبادة - تحت شعارات دينية ووطنية زائفة. إلا أن الهدف واضح وهو إيقاف التحول الديمقراطي الحر في العراق وإعادة العراق إلى عهد الظلام والتخلف، وقتل الإرادة الحرة المبدعة للإنسان.

إن التزام العراق بالتصدي لهذا الإرهاب نابع من إيمان راسخ بقيم الإسلام السمحاء، والوطنية الحقيقية، وقيم الإنسانية والحريّة، وكذلك من الإيمان بأن الاستقرار والازدهار لا يمكن أن يتحققا في ربوع العراق بدون القضاء النهائي على هذه الآفة. وتحمل القوات المسلحة العراقية والشرطة الوطنية، وهي في طور تكوينها، العبء الأكبر في التصدي للمجموعات الإرهابية، تساعد في ذلك القوات المتعددة الجنسيات، حين تستكمل القوات العراقية قدراتها الأمنية. وهذا ما دعا حكومة العراق إلى طلب تمديد ولاية هذه القوات.

إن المهمة الأساسية التي تقع على عاتق الحكومة العراقية، إلى جانب مكافحة الإرهاب، هي إعادة الإعمار. وهناك جهود حثيثة تبذلها الحكومة في هذا الجانب، كما أن

على أوجه بين الإحرام والإرهابيين والمجرمين، الذين تربوا في أحضان النظام السابق واستقطبوا من كان على شاكلتهم من خارج العراق وهم قلة، من جهة، وأحلام الملايين من النساء والأطفال والرجال الشجعان الذين يواجهون الموت بلا تردد، من جهة أخرى. وغدا، يوم الخميس، سيشهد العالم كيف يرتفع صوت الأمل مدويا ويحكم على الإرهاب بالفشل، في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك يكون المجلس قد أنهى المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وعملا بالتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠.

كان لها السبق في كشف هذه الانتهاكات، الأمر الذي يشير إلى حيوية ونشاط هذه المنظمات في ميدان حقوق الإنسان، من جهة، ويعكس الممارسة الديمقراطية التي يتمتع بها الشعب العراقي، من جهة أخرى.

والآن بينما يدخل العراق مرحلة جديدة، وقد أقر دستورا دائما ينص على مبادئ ديمقراطية ويجرم أي نشاط يهدف إلى بناء أو اقتناء أسلحة الدمار الشامل، فإن الوقت قد حان لطبي صفحة قرارات منع التسليح التي أصدرها مجلس الأمن ضد النظام السابق، وإغلاق ملف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش نهائيا، لأنه أصبح غير مقبول تحت أية ذريعة أو صفة. إن العراق الجديد يتطلع إلى موقف جديد وواضح من مجلس الأمن، يأخذ بعين الاعتبار الحقيقة الصارخة بأن عراق اليوم ليس عراق صدام حسين.

في كل يوم، يكتب العراقيون بدمائهم سطورا من البطولة والتحدي ستكون منارا للعالم وتاريخا مضيئا لمسيرة الحرية. لقد عدت لتوي من بغداد حيث وجدت الصراع